2026

الاحتياجات الإنسانية والنزوح في جنوب سوريا

تجارب المجتمعات في السويداء ودرعا

OLIVE BRANCH

upinion

جدول المحتويات

جدول المحتويات 2
مقدمة 3
المنهجية 4
النتائج الرئيسية 5
النتائج 6
المجتمعات في السويداء 6
النزوح، المأوى، تضرر الممتلكات 6
حرية التنقل وديناميكية "الحصار" 7
الوصول إلى الخدمات الأساسية والبنية التحتية 8
الوصول إلى المساعدات الإنسانية 8
الأمن والحوكمة 8
المجتمعات النازحة في درعا 10
المأوى 10
السلامة وحرية التنقل 11
الوصول إلى الخدمات الأساسية والبنية التحتية 11
الوصول إلى المساعدات الإنسانية 12
شروط العودة إلى السويداء 12
الخلاصة والتوصيات 13

مقدمة

بين تشرين الثاني 2025 و كانون الثاني 2026، واصلت منظمة يوبينيون تواصلها مع سكان محافظة السويداء عبر منصتها الرقمية. وتأتي هذه الفترة من المتابعة عقب تقييم أولي أُجري بين 4 آب و5 أيلول 2025، والذي رصد التداعيات المباشرة للاشتباكات العنيفة التي اندلعت في تموز 2025 في محافظة السويداء. كما تواصلت يوبينيون مع المجتمعات النازحة في محافظة درعا المجاورة بين كانون الأول 2025 و شباط 2026.

لا يزال الوضع في السويداء حرجاً. على الرغم من وجود وقف هش لإطلاق النار منذ 19 تموز 2025، إلا أن المحافظة لا تزال تعاني من تداعيات التصعيد الذي أسفر عن مقتل المئات ونزوح أكثر من 150 ألف شخص.

المحادثات مع سكان السويداء والمجتمعات النازحة في درعا سلطت الضوء على واقع مجتمعات تقع ضحية النزاعات المحلية والتحول سياسي الهش في سوريا. عملت تلك المحادثات على تقييم الاحتياجات الإنسانية في جنوب سوريا، مع التركيز على ترتيبات الإيواء، والأمان وحرية التنقل من وإلى وداخل السويداء، والوصول إلى الخدمات الأساسية والبنية التحتية، بالإضافة إلى المساعدات الإنسانية.

المنهجية

تواصلت منظمة يوبينيون مع 120 شخص سوري في السويداء و 185 شخص سوري في درعا. على الرغم من أن النتائج المستمدة من هذه العينة تشير إلى اتجاهات وأنماط معينة، إلا أنها قد لا تكون قابلة للتعميم على جميع السوريين المتضررين من الاشتباكات في جنوب سوريا. لذا، ينبغي تفسيرها على أنها نتائج مبنية على التصورات الشخصية، وليست بيانات ذات تمثيل إحصائي.

السويداء

تم الوصول للمشاركين عن طريق شخص متعاون محلي بالإضافة لمنظمتين مدنيتين مقرهما السويداء، وهما: منظمة صدى الجنوب ومنظمة بيتي بيتك. تضمنت المحادثة التي أجريت مع سكان السويداء **120** مستجيباً يشكلون في الغالب مجتمعات مستقرة متجذرة في المنطقة المحلية (**86%**)، مع **81%** يعتبرون السويداء منطقة أصلهم، وبعض المجموعات الأصغر تنحدر من دمشق وريف دمشق. تركزت غالبية المشاركين في مدينة السويداء (**58%**) وناحية شهبا (**19%**).

درعا

قامت منظمة غصن زيتون[1] بإجراء حملة للوصول الى المشاركين المحتملين وتسجيلهم في المنصة الالكترونية. شارك في المحادثة **185** من النازحين في محافظة درعا. من بينهم **69%** اصلهم من السويداء، و**31%** من درعا.

تجدر الإشارة إلى أنه خلال فترة التواصل، أشارت التقارير الميدانية إلى أن العديد من الأفراد، وخاصة في درعا، أعربوا عن رغبتهم في المشاركة ولكن لم يستطيعوا بسبب الانقطاعات المتواصلة أو الفقدان الكامل للبنية التحتية للاتصالات، وهو ما أكده المستجيبون في السويداء أيضاً.

[1] منظمة غصن زيتون هي منظمة إنسانية غير ربحية مسجلة في تركيا ومقرها الرئيسي في غازي عنتاب.

النتائج الرئيسية

تجارب مجتمع السويداء

- أُجبر معظم المشاركين على الفرار بسبب العنف، ولا يزال الكثير منهم نازحين.
- شكلت التهديدات الطائفية والخوف من الجماعات المسلحة وتدمير المنازل الدوافع الرئيسية للنزوح.
- تضررت أو دُمرت غالبية المنازل، مما يشكل عائقاً كبيراً أمام عودة النازحين.
- أفاد المشاركون في المحادثة بأن السفر من وإلى السويداء وداخلها يعد أمر خطير للغاية أو مستحيل.
- هناك نقص حاد في إمكانية الوصول إلى الخدمات الأساسية وكفاءة عمل البنية التحتية بما في ذلك الكهرباء والاتصالات والرعاية الصحية.
- ينتشر انعدام الأمن الغذائي على نطاق واسع ويعود ذلك بشكل أساسي إلى التكاليف الباهظة.
- تُعد لجان الحماية المحلية والميليشيات القوى الأمنية الأكثر بروزاً، في حين أن وجود الحكومة السورية ضئيل جداً.

المجتمعات النازحة في درعا

- يعيش معظم المشاركين النازحين، وبشكل خاص أولئك الذين ينحدرون من السويداء، في خيام أو ملاجئ مؤقتة.
- أفاد المشاركون بوجود تحديات متعددة تتعلق بالمأوى، بما في ذلك سوء العزل أو الحماية من العوامل الجوية، وانعدام الخصوصية، وخطر الإخلاء.
- أفاد أكثر من نصف المشاركين في المحادثة بأن منازلهم الأصلية قد تضررت أو دُمرت.
- أفادت الغالبية العظمى من النازحين المنحدرين من السويداء بأن التنقل من وإلى السويداء مستحيل أو شديد الخطورة.
- يُعدّ وصول المجتمعات النازحة في درعا إلى الخدمات الأساسية والبنية التحتية غير كافٍ إلى حد كبير. كما يصعب الحصول على المواد الغذائية، ويعود ذلك أساساً إلى ارتفاع أسعارها.
- أشار النازحون المنحدرون من السويداء إلى أن الأمن والسلامة شرط ضروري للعودة.

النتائج

المجتمعات في السويداء

النزوح، المأوى، تضرر الممتلكات

أثّر تصعيد تموز 2025 بشكل كبير على التركيبة السكانية للمحافظة. من بين الذين شملتهم المحادثة (عدد=119)، نسبة عالية أُجبروا على مغادرة منازلهم بسبب العنف (**85%**). أكثر من نصفهم (**56%**) ما زالوا نازحين حتى تاريخ جمع البيانات (تشرين الثاني 2025 - كانون الثاني 2026). بينما عاد **29%** منهم مسبقاً إلا أن الكثيرين أوضحوا أن هذه العودة تقتصر على زيارات مؤقتة لتفقد الممتلكات.

10% من المشاركين لم ينزحوا، بل استضافوا عائلات نازحة، مما يسلط الضوء على الاعتماد الكبير على شبكات الأمان الاجتماعي في غياب مأوى بديل رسمي.

أفاد أولئك الذين لم يتمكنوا من العودة بأنهم يعتمدون في الغالب على ترتيبات غير رسمية لتوفير المأوى (ليست عن طريق الحكومة، أو وكالات الأمم المتحدة، أو جهات خارجية أخرى): **56%** (عدد=66) يقيمون مع أقاربهم أو عائلات مضيفة، بينما **30%** تمكنوا من استئجار شقق. ومع ذلك، **11%** كانوا يعيشون في ظروف هشة وغير مستقرة، بما في ذلك المرافق العامة مثل المدارس والكنائس أو في مبانٍ مهجورة/متضررة.

تكشف الأسباب الرئيسية للنزوح عن بيئة اجتماعية مضطربة في ظل توترات طائفية شديدة. الأسباب الرئيسية للنزوح التي ذكرها المشاركين كانت التهديدات الطائفية (**51%**، عدد=101)، الخوف من الجماعات المسلحة/الاحتجاز (**45%**)، الخوف من النزاع المسلح (**38%**)، تدمير المنازل (**38%**) ومصادرة الممتلكات (**29%**). علاوة على ذلك، فإن الخسائر المادية هائلة: حيث فقط **40%** (عدد=119) من المنازل بقيت سليمة. **31%** كانت متضررة جزئياً و **29%** دُمِّرت بالكامل، مما يشكل عائقاً كبيراً أمام عودة النازحين.

الرسم البياني 1. الأسباب الرئيسية للنزوح بين المشاركين في السويداء.

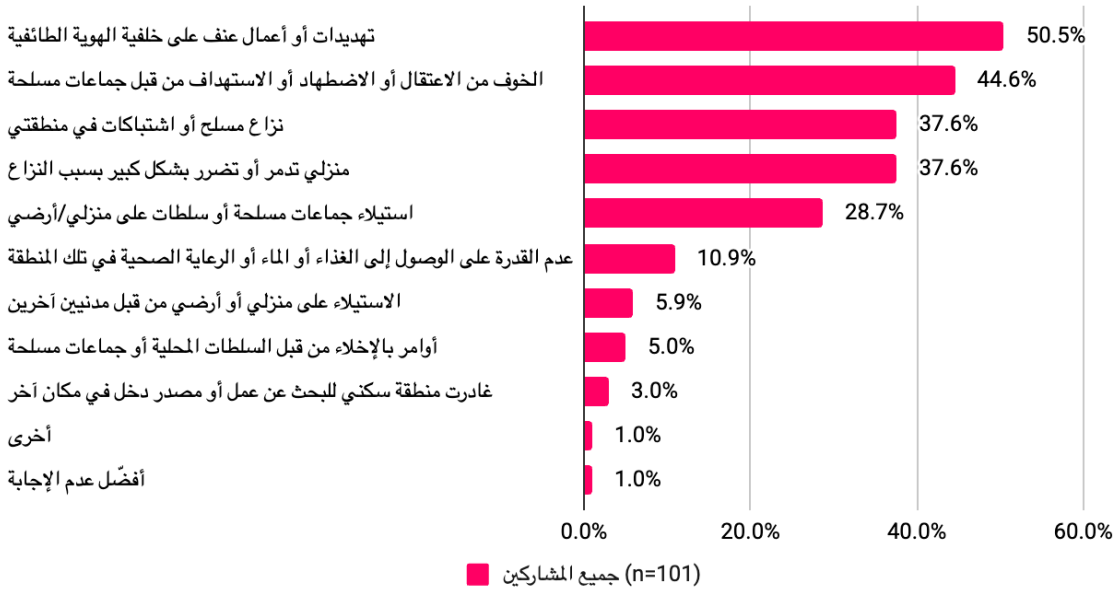

حرية التنقل وديناميكية "الحصار"

تتسم محافظة السويداء حالياً بعزلة شديدة، حيث الحركة مقيدة بسبب كل من الحصار الفعلي و"الخطوط الحمراء" الطائفية.

اعتُبر السفر من وإلى السويداء خطيراً للغاية أو مستحيلاً من قبل **86%** (عدد=119) من المشاركين، وذلك بسبب مخاطر الهجمات والاختطاف أو بسبب الحصار الشامل المفروض على المنطقة.

كما اعتبرت الأغلبية أن التنقل داخل السويداء غير آمن، حيث شعر **23%** (عدد=119) فقط بالأمان أثناء التنقل. وقد تضررت الحركة بشكل حاد نتيجة الصراع القائم والانهيار اللوجستي الحاصل. وكان الرادع الأساسي هو الخوف من الوقوع في تبادل إطلاق النار (**60%**، عدد=92)، يليه الهجمات على وسائل النقل العام (**17%**) والعنف القائم على دوافع طائفية (**16%**). بالإضافة إلى ذلك، أفاد ما يقرب من ثلث المشاركين (**28%**) بافتقارهم إلى الوقود أو وسائل النقل، مما زاد من تقييد قدرتهم على التنقل داخل السويداء.

وأبرزت التعليقات النوعية أن الحصار لا يُفرض فقط من خلال الحواجز، بل وعبر وسائل قتالية حديثة أيضاً؛ حيث أفاد المشاركون بأن انتهاك الهدنة عن طريق الطائرات المسيرة المسلحة والقصف العشوائي يحصل بشكل متكرر، من خلال استهداف المناطق المدنية ومراكز المدن.

تشير هذه الروايات إلى أن العودة في المدى القريب ليست خياراً قابلاً للتطبيق لـ 56% (عدد=119) ممن لا يزالون نازحين أو محاصرين في ظل التوترات الطائفية.

علاوة على ذلك، ومن بين جميع المشاركين، أفاد **9%** (عدد=117) فقط بأن المدارس في مناطقهم قد تم إخلاؤها بالكامل وأن العام الدراسي قد بدأ بشكل فعلي، بينما ذكرت الأغلبية العظمى (**68%**) أن بعض الطلاب فقط تمكنوا من العودة. كما أفاد **9%** من المشاركين بأن المدارس لا تزال مكتظة بالنازحين، مما يمنع الطلاب من العودة إليها.[2]

[2] أشار الـ 15% المتبقون من المشاركين، إلى أن هذه القضية لا تنطبق على مناطقهم، مما يعني ضمنياً أن المدارس في مناطقهم لم تستضف نازحين.

ومن بين **15** طالباً شملتهم المحادثة تبين أن **9** طلاب غير قادرين تماماً على الذهاب إلى المدرسة، بينما تمكن **4** آخرون من الحضور بشكل غير منتظم. وأفاد **7** من الطلاب المنقطعين عن الدراسة بأن الطرق المؤدية إلى مؤسساتهم التعليمية خطيرة للغاية بسبب القصف أو وجود الميليشيات، مع إشارة **2** إلى أن مباني مدارسهم تُستخدم حالياً كمراكز إيواء للعائلات النازحة. أما بالنسبة لأولئك النازحين بعيداً عن مناطقهم الأصلية، فقد أصبحت المسافة إلى المدارس العاملة عائقاً لا يمكن تجاوزه.

الوصول إلى الخدمات الأساسية والبنية التحتية

هناك نقص حاد في البنية التحتية وصعوبة في الوصول إلى الخدمات الأساسية في السويداء، حيث لم يتم وصف أي خدمات بأنها "مستقرة". وقد تضررت المرافق العامة بشدة؛ حيث أفاد **86%** (عدد=118) بمحدودية شديدة في الكهرباء، وعانى **97%** (عدد=118) من اضطرابات حادة أو انقطاع كامل في الاتصالات. كما واجه قطاع الرعاية الصحية ضغوطاً مماثلة، حيث أفاد **88%** (عدد=118) من المشاركين بمحدودية شديدة في الوصول إلى المرافق الطبية.

طال انعدام الأمن الغذائي أكثر من **91%** (عدد=118) من المشاركين، وكانت التكلفة الباهظة (**78%**، عدد=105) هي العائق الرئيسي. تفاقم الأمر بسبب عدم كفاية المساعدات المقدمة من الأمم المتحدة/منظمة الأغذية والزراعة (**35%**). كما كانت حالة المياه والصرف الصحي سيئة للغاية بالنسبة لـ **32%** (عدد=117) من المشاركين، ويعود ذلك بشكل أساسي إلى توقف مضخات المياه نتيجة انقطاع التيار الكهربائي (**79%**، عدد=90). بالإضافة إلى ذلك، جعلت التكاليف المرتفعة مستلزمات النظافة الأساسية بعيدة عن متناول **69%** من المشاركين، بينما أفاد **26%** بعدم كفاية مساعدات النظافة الشخصية.

الوصول إلى المساعدات الإنسانية

في حين يرى ما يقارب نصف المشاركين أن المساعدات الخارجية يعتمد عليها، أفاد **51%** (عدد=115) بأن هذه الجهود قد فشلت أو توقفت أو لم تكن موجودة أصلاً، مما يسلط الضوء على فجوة حرجة في سلسلة الإمداد الإنساني.[3] ومن الناحية العملية، أشار **40%** (عدد=114) من المشاركين أن الهلال الأحمر العربي السوري (SARC) هو فاعل رئيسي في تقديم المساعدات، بينما لم يكن للوكالات الدولية تواجد مباشر قوي مثل برنامج الأغذية العالمي (WFP) بنسبة **11%** أو المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (UNHCR) بنسبة **4%**. كما لم يتم الإبلاغ عن وجود أي نشاط للمنظمات الطبية الدولية. تشير هذه النتائج إلى أن الجهات المجتمعية والمحلية هي الشريان الفاعل في ظل الاستجابة الحالية.

الأمن والحوكمة

أدى غياب التواجد الحكومي الفاعل في معظم أنحاء محافظة السويداء إلى بروز مشهد من السيطرة المشتركة بين مختلف الأطراف المحلية. وأشار **72%** (عدد=117) من أفراد المجتمع إلى أن لجان حماية القرى المحلية هي الأطراف الأكثر تواجدًا وتأثيرًا في حفظ الأمن اليومي، بينما ذكر **26%** ان الميليشيات أو الجماعات المسلحة المحلية تقوم بذلك، و **5%** فقط ذكروا دور قوات الحكومة السورية. ومع ذلك، فإن النظرة تجاه المجموعات المذكورة أعلاه مستقطبة بشدة؛ حيث أفاد ما يقارب **47%** (عدد=116) من المشاركين بأنهم يشعرون بأمان أكثر في ظل هذه المجموعات، في حين يشعر **29%** منهم بأمان أقل. وينعكس هذا النقص في الرقابة في المعدلات المرتفعة للانتهاكات الشخصية المبلغ عنها منذ تموز 2025: حيث تعرض **44%** (عدد=115) من المشاركين لسرقة الممتلكات، و **23%** واجهوا تهديدات أو ترهيبًا. وبالمثل، أبلغ **59%** (عدد=115) من المجتمع عن حدوث سرقات أو تدمير للموارد الزراعية.

أعرب المشاركون عن رؤية متضاربة تجاه المجموعات المحلية المؤثرة. كانت الأغلبية (**60%**، عدد=116) مستعدة إلى حد ما على الأقل للتوجه إليهم بشأن المخاوف الأمنية، ومع ذلك، منحتهم أقلية صغيرة فقط (**26%**، عدد=115) سلطة كاملة وشرعية للحكم.[4]

---

[3] يتعلق هذا بالمساعدات القادمة من المناطق السورية الواقعة خارج محافظة السويداء أو عبر طرق عابرة للحدود.

[4] ويتجلى هذا التوتر بوضوح في النسبة العالية للمشاركين الذين فضلوا عدم الإجابة على كلا السؤالين، مما يشير بقوة إلى سيادة مناخ من الخوف والحذر بين السكان فيما يتعلق بسلامتهم الشخصية ومناقشة هياكل القوة المحلية بشكل علني.

وعند سؤالهم عن انطباعاتهم حول المجموعات المسيطرة في مناطقهم، نظر العديد من أفراد المجتمع إلى الحرس الوطني كجسم عسكري موحد وشرعي وضمانة أمنية ضرورية. ومع ذلك، حتى المؤيدون اعترفوا بأنه مؤسسة "هجينة" تفتقر إلى أطر قانونية ناضجة ورقابة. وظل جزء كبير من المجتمع متشككًا، حيث نظروا إلى الجهات المسلحة على أنها "فصائل" ممزقة ذات أجندات فردية، تفتقر إلى الانضباط وعرضة للفساد ("شبيحة" و "أمراء أزمات").

> **"اغلب الفصائل اليوم انضمت الى الحرس الوطني، الجهة العسكرية الوحيدة المسؤولة أصلا. لكن في حالة الفوضى وعدم القدرة التامة على ضبط الأمور، يبقى هناك تشكيلات نفوسها ضعيفة أما مرتبطة بجهة معينة وتعمل لحسابها او تعمل لحسابها الشخصي."** (مشارك في المحادثة من داخل محافظة السويداء)

تفاوتت التصورات الأمنية إقليمياً، حيث كان يُنظر إلى شرق السويداء على أنها منطقة محمية من قبل الجماعات الدرزية المحلية.

> **"مجموعات شبابية من الحرس الوطني الدرزي من أبناء المحافظة يساعدون في الحفاظ على الأمن والاستقرار والحماية في المنطقة والتنسيق والتنظيم فيما بينهم من قبل مسؤولين عن هذه المجموعات."** (مشارك في المحادثة من داخل محافظة السويداء)

من ناحية أخرى، اعتبر المشاركون أن غرب السويداء يقع تحت سيطرة قوات أمن الدولة والميليشيات المتحالفة معها، مما أدى إلى انعدام ثقة عميق وإطلاق أوصاف مثل "الإرهاب الطائفي".

> **"وفي الجزء الغربي للمحافظة الأمن السوري وقواته الرديفة من عشائر وهم يحتلون القرى، والناس لا تأمن جانبهم بسبب ما فعلوه في *14* و*15* و*16* و*17* و*18* تموز الفائت عام *2025*."** (مشارك في المحادثة من داخل محافظة السويداء)

يُنظر إلى الجماعات المسلحة بشكل عام على أنها في مرحلة انتقالية، حيث أظهرت سمات إيجابية مثل كونها بقيادة شبابية ومنظمة، ولكن لا يزال يُنظر إليها على أنها غير معتدلة وتفتقر إلى المساءلة.

المجتمعات النازحة في درعا

المأوى

أفاد أكثر من نصف المشاركين بأنهم يعيشون في خيام أو ملاجئ مؤقتة (**53%**، عدد=185)، بينما تمت استضافة **22%** منهم لدى أقاربهم أو عائلات أخرى، وعاش **14%** في مساكن مستأجرة، في حين عاش **11%** في مبانٍ متضررة أو مهجورة. وشملت ايضا التحديات في أماكن إقامتهم الحالية سوء العزل أو نقص الحماية من العوامل الجوية (**60%**، عدد=181)، وانعدام الخصوصية (**28%**)، وخطر الإخلاء (**20%**)، والاكتظاظ (**14%**)، والمخاوف المتعلقة بالسلامة (**11%**).

وفيما يتعلق بحالة منازلهم الأصلية، أفاد **4%** فقط (عدد=183) من المشاركين بأنها سليمة، بينما أفاد **33%** و **19%** بأنها دمرت جزئياً وكلياً، على التوالي.[5]

ظهرت تباينات بين المجتمعات النازحة المنحدرة من السويداء ودرعا؛ فبينما أقام المشاركون المنحدرون من السويداء بشكل أساسي في خيام أو ملاجئ مؤقتة (**63%**، عدد=128)، بلغت هذه النسبة **30%** فقط (عدد=57) لدى أولئك المنحدرين أصلاً من درعا (الرسم البياني 2).

الرسم البياني 2. ترتيبات الإيواء بين المجتمعات النازحة في درعا، موزعة حسب محافظة الأصل.

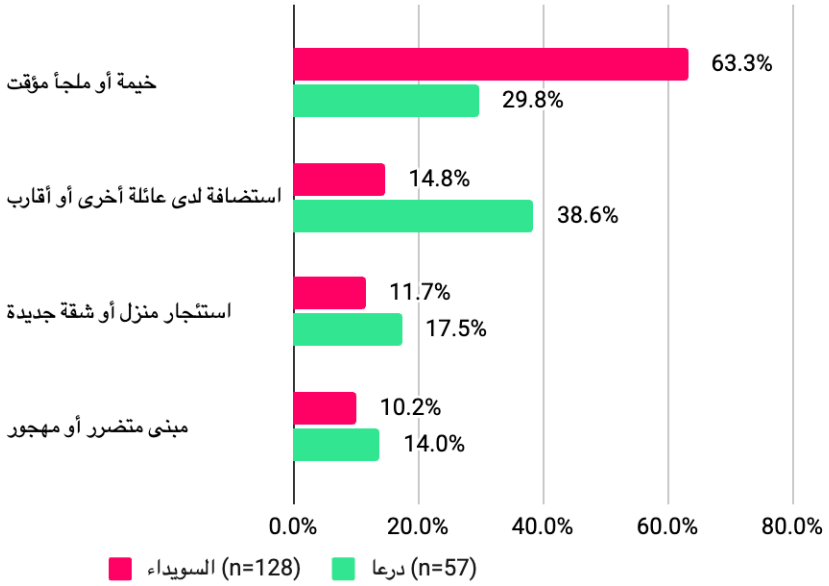

علاوة على ذلك، أشار النازحون المنحدرون من السويداء بشكل متكرر إلى سوء العزل أو نقص الحماية من العوامل الجوية كأحد التحديات في أماكن إقامتهم الحالية (**70%** [عدد=127] مقارنة بـ **35%** [عدد=54] بين أولئك المنحدرين من درعا) (الرسم البياني 3).

[5] أفاد 44% من المشاركين في المحادثة بأنهم لا يعرفون حالة منازلهم.

الرسم البياني 3. التحديات في المأوى الحالي بين المجتمعات النازحة في درعا، موزعة حسب محافظة الأصل.

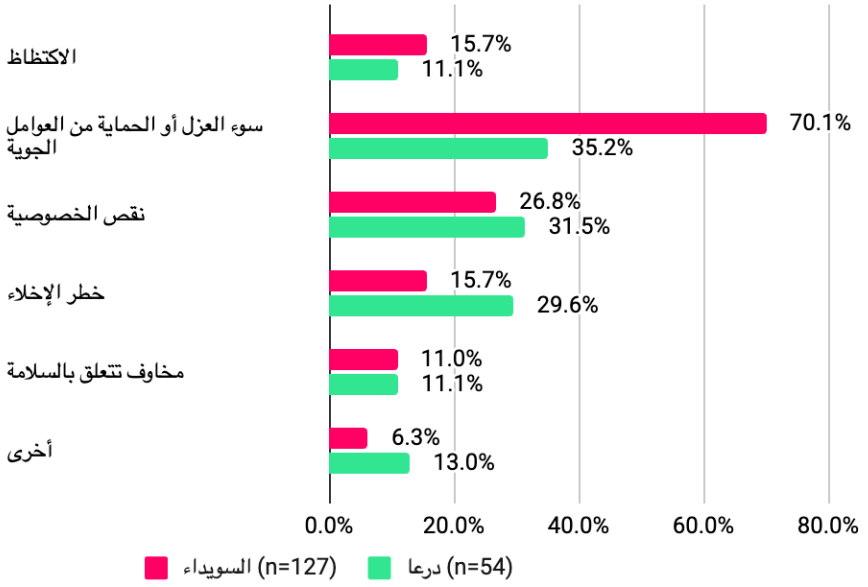

السلامة وحرية التنقل

أفاد **37%** (عدد=183) من المشاركين بأنهم يشعرون بالأمان "أحياناً" فقط، بينما ذكر **10%** أنهم لا يشعرون بالأمان في موقع إقامتهم الحالي في درعا. علاوة على ذلك، أشار غالبية النازحين المنحدرين من السويداء (**73%**، عدد=128) إلى أن التنقل من وإلى السويداء أمر "مستحيل"، بينما أفاد **23%** بأن التنقل ممكن ولكنه "خطير للغاية". أما النسبة المتبقية، فقد اعتبروا أن التنقل ممكن ولكنه صعب بسبب التكلفة والحواجز (**3%**)، أو أنه أمر ميسور وسهل (**1%**).

الوصول إلى الخدمات الأساسية والبنية التحتية

أفاد المشاركون بوجود صعوبات كبيرة في الوصول إلى الخدمات الأساسية والبنية التحتية؛ إذ ذكر معظمهم انعدام الوصول أو وصول محدود جداً إلى الكهرباء والطاقة (**85%**، عدد=183)، والاتصالات (**72%**، عدد=183)، والمرافق الصحية (**57%**، عدد=183). علاوة على ذلك، أفاد **33%** (عدد=183) بعدم قدرتهم على الوصول إلى إمدادات المياه واحتياجات النظافة الشخصية.

أما بالنسبة للأدوية، فقد صرح **48%** (عدد=183) من المشاركين بعدم قدرتهم على الحصول على الأدوية الأساسية، بينما أشار البقية إلى قدرتهم على ذلك بشكل جزئي (**47%**) أو كلي (**5%**). كما يعد انعدام الأمن الغذائي منتشراً على نطاق واسع؛ حيث لم يتمكن **30%** (عدد=183) من الوصول إلى المواد الغذائية، و **67%** تمكنوا من ذلك جزئياً فقط. وكان السبب الرئيسي لصعوبة الوصول إلى الغذاء هو الارتفاع الحاد في التكاليف (**88%**، عدد=177).

وصف النازحون المنحدرون من السويداء وضعاً أسوأ فيما يتعلق بالوصول إلى البنية التحتية الأساسية؛ فبينما أفاد **60%** (عدد=128) منهم بانعدام الوصول إلى الكهرباء والطاقة، بلغت هذه النسبة **22%** فقط (عدد=55) لدى المشاركين المنحدرين من درعا (الرسم البياني 4). كما وبدا الوصول إلى خدمات الاتصالات أفضل حالاً لدى المشاركين المنحدرين من درعا.

الرسم البياني 4. الوصول إلى الكهرباء والطاقة بين المجتمعات النازحة في درعا، موزعاً حسب محافظة الأصل.

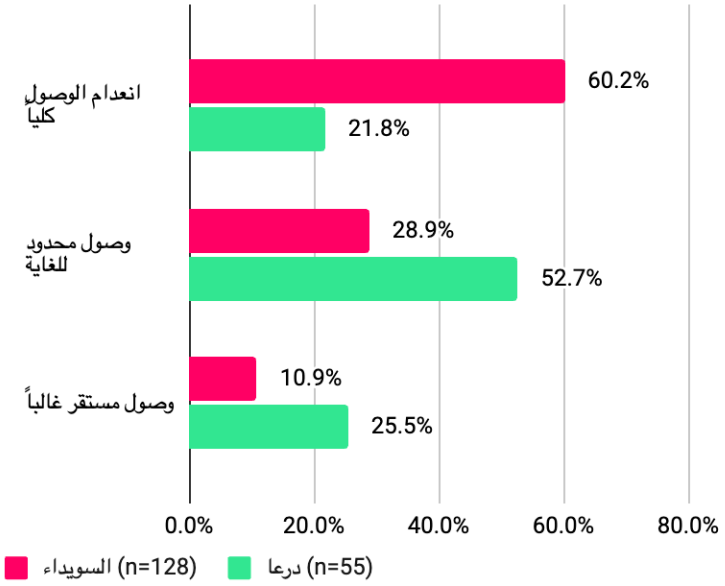

الوصول إلى المساعدات الإنسانية

بينما أشار معظم المشاركين إلى أن جهود المساعدات الخارجية القادمة من مناطق أخرى في سوريا كانت مصادر دعم يعتمد عليها (**74%**، عدد=179)، ذكر البعض أنها فشلت (**8%**) أو كانت غير موجودة أصلاً (**18%**). وكانت أكثر الجهات المحلية والمنظمات الإنسانية غير الحكومية والوكالات الدولية نشاطاً في مناطقهم هي الهلال الأحمر العربي السوري بنسبة **71%** (عدد=179)، يليه المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بنسبة **8%** وبرنامج الأغذية العالمي بنسبة **5%**. كما ذكر بعض المشاركين عدم وجود أي جهات فاعلة في مجال المساعدات الإنسانية في مناطق إقامتهم الحالية (**5%**).

شروط العودة إلى السويداء

سُئل المشاركون المنحدرون من السويداء عن الشروط الضرورية لعودة النازحين إلى ديارهم وقراهم في محافظة السويداء؛ حيث أشار معظمهم بشكل أساسي إلى توفر الأمن والسلامة (**74%**، عدد=124)، يليه تحقيق المصالحة والاستقرار الاجتماعي داخل المجتمعات المحلية (**8%**)، بالإضافة إلى إصلاح المنازل والقرى المتضررة (**7%**).

الخلاصة والتوصيات

لا يزال الوضع في جنوب سوريا حرجاً. ففي السويداء، المشهد الأمني المتشرذم، بالاضافة الى الضرر والدمار اللاحق بالمنازل، يجعل من الصعب عودة العديد من النازحين. تُعدّ حركة السفر من وإلى السويداء، والتحرك داخل المحافظة، مقيدة وغير آمنة. علاوة على ذلك، فإنّ الوصول إلى الخدمات الأساسية والبنية التحتية، فضلاً عن الغذاء والماء، غير كافٍ إلى حد كبير في السويداء وبين النازحين في درعا.

على وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الدولية والمحلية زيادة دعمهم لسكان السويداء والنازحين في درعا لتحسين وصولهم إلى الخدمات الأساسية والبنية التحتية. يحتاج النازحون في درعا بشكل عاجل إلى دعم في مجال الإيواء، بما في ذلك الحماية من العوامل الجوية والمساعدة القانونية المتعلقة بالإخلاء. كما يُعد الدعم المتعلق بالأراضي والممتلكات ضرورياً في السويداء ودرعا، لا سيما إعادة بناء وتأهيل المنازل المتضررة أو المدمرة.

يتعين على حكومات الدول المانحة دعم أنشطة المراقبة والتواصل الآنية مع المجتمعات التي يصعب الوصول إليها في جنوب سوريا، وذلك لمواكبة احتياجات النزوح المتغيرة، بما في ذلك تلك المتعلقة بالسكن والأرض والملكية (HLP) في السويداء ودرعا. علاوة على ذلك، فإن التواصل المباشر بين المجتمعات المتضررة وصناع القرار رفيعي المستوى يمكن أن يضمن مواءمة المساعدات بشكل مباشر مع احتياجات المجتمع وأولوياته.

للتواصل

اوغستين هاك
باحثة، يوبينيون
augustine@upinion.com

طارق جابر
باحث، يوبينيون
tarek.jaber@upinion.com

OLIVE BRANCH

upinion